الأمم المتحدة

A/C.3/62/SR.6

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
7 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد وولف ..... (جامايكا)

فيما بعد: السيد غيبتز ..... (أيرلندا)

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية*

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات*

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-53544 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (A/62/84,126 and 127; A/C.3/62/L.2 and 3)

البند **١٠٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات** (A/62/117)

١ - **السيد كوستا** (المدير التنفيذي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): قال إنه على الرغم من أن مراقبة المخدرات والردع عن الجريمة ومنع الإرهاب يمكن تناولها على نحو منفصل فإن من الخطأ فعل ذلك: المخدرات والجريمة والإرهاب تتفاعل على مستوى عميق مع السلام والأمن والتنمية وسيادة القانون. ولذلك ينبغي أن تعالج في سياق التطلعات الكلية لبلد من البلدان. والبنيان لعالم أكثر سلامة ينبغي أن يقوم على أساس اجتماعي قوي وسيادة القانون وضمان التنمية والأمن والسلام. وذلك ليس نموذجا أوليا مثاليا ولكن يمكن تطبيقه على العالم الحقيقي. وعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يشهد بحقيقة أن مراقبة المخدرات والردع عن الجريمة ومنع الإرهاب أساسية بالنسبة إلى بناء مجتمعات آمنة وصحية. وعلى نفس المنوال يمكن للمجتمعات الصحية والتنافسية والمفتوحة أن تتصدى بسهولة أكبر للسلوك الشرير.

٢ - وفيما يتعلق بالمخدرات غير المشروعة فإن تجربة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هي أن التنمية بالغة الأهمية للحد من العرض العالمي للمخدرات. وتحتاج الجماعات الريفية في أفغانستان وجنوب شرق آسيا وأقاليم الأنديز إلى المساعدة على الأجل الطويل للحد من اعتمادها على الأفيون والكوكا والقنّب. ولهذا السبب، عمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مع جهات شريكة ممولة، بما في ذلك المصارف الإنمائية، لضمان أن يكون في إمكان المزارعين التوصل إلى بدائل مستدامة لمحاصيل المخدرات. وإلا فستبقى الزراعة غير المشروعة أو سيكون تدمير المحاصيل السبب في حصول مأساة إنسانية.

٣ - ولا يوجد سبيل للقضاء على محاصيل المخدرات أفضل من العمل من جانب المزارعين أنفسهم للعودة إلى المشروعية وموارد رزقهم اللائقة. بيد أنه ليس من باب المصادفة أن مناطق العالم التي يزرع فيها معظم المخدرات تقع خارج نطاق المراقبة الحكومية، على سبيل المثال جنوب أفغانستان، وولاية شان في شرق ميانمار والمناطق التي يسيطر عليها المتمردون في غرب كولومبيا. والمناطق التي تضعف فيها سيادة القانون هي أيضا أماكن جذب للمتجرين بالمخدرات. وطرق الاتجار اجتازت أحيانا كثيرة مناطق الحرب والمناطق والدول المنهارة حيث الفساد مستشر. وبذلك، تُدام حلقة مفرغة، نظرا إلى أن النشاط غير المشروع جعل هذه المناطق أكثر زعزعة عن طريق تشويه الاقتصاد المحلي، وتعميق الفساد والنيل من سلامة المؤسسات العامة.

٤ - وبلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وغرب أفريقيا، على نحو خاص، تقع ضحية لتبادل إطلاق النار للمخدرات والجريمة. ومأساة غينيا-بيساو والبلدان المجاورة موثقة توثيقا جيدا: المنطقة برمتها تتعرض للهجوم من جانب المتجرين بالكوكايين. وهي تحتاج إلى المساعدة لتعزيز العدالة الجنائية، ووضع استراتيجيات لمنع الجريمة، والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية على الأجل الطويل. ودعا السيد كوستا إلى المساعدة من البلدان الغنية، وبخاصة في أوروبا، التي هي وجهة معظم الكوكايين. وثمة أيضا دروس يمكن تعلمها من المناطق الأكثر ازدهارا، مثل البلقان، التي كانت على نحو مماثل مفترق طرق للجريمة والاتجار والفساد وعدم الاستقرار.

٥ - وأحد العوامل الهامة هو الحاجة إلى العدالة الفعلية. ولذلك، فإن جزءا رئيسيا من أعمال مكتب الأمم المتحدة

المعني بالمخدرات والجريمة هو مساعدة الدول في تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك إصلاح السجون، وبرامج وإجراءات حماية الشهود لمكافحة غسل الأموال والخطف. في أفغانستان وآسيا الوسطى ساعد المكتب في إنشاء وكالات مراقبة المخدرات، وبناء مواقع على الحدود، وتعزيز النظام القضائي ورفع كفاءة الحظر. وقد أقام مراكز استخبارات لمكافحة المخدرات في الخليج الفارسي وآسيا الوسطى. وأطلق مبادرة ثلاثية بين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان لتيسير مراقبة الحدود والتعاون القانوني؛ وما هو مأمول فيه أن يكون من الممكن اتخاذ ترتيبات مماثلة بين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وتركمانستان. وساعد المكتب أيضا الدول في أفريقيا لتعزيز قدرتها القضائية والحد من ضعف القارة. وأشاد السيد كوستا بخطة عمل الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالمخدرات والجريمة، التي ستعتمد في مؤتمره الوزاري في وقت لاحق من السنة. ومن دواعي الرضاء أيضا أن تعتمد المكسيك ودول أمريكا الوسطى قريبا استراتيجية مماثلة في مؤتمر القمة الإقليمي الذي ستعقده في غواتيمالا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٦ - إن الأمن والتنمية وسيادة القانون، على الرغم من كونها في حد ذاتها أساسية فيما يتعلق بمراقبة المخدرات، ليست كافية. يجب أن يشارك المجتمع كله، بخاصة في الحد من الإدمان على المخدرات، وبالتالي، من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلى الرغم من القصص المثيرة في وسائط الإعلام عن الكيفية التي يمتلئ بها العالم بالمخدرات غير المشروعة، ما يفضي إلى الدعوات إلى إضفاء الطابع المشروع عليها، فإن البيانات من التقرير العالمي عن المخدرات لسنة ٢٠٠٧ تبين أن مراقبة المخدرات ناجحة على النطاق العالمي. والحالة فيما يتعلق بكل نوع تقريبا من المخدرات غير المشروعة — الكوكايين أو الهيروين أو القنب أو المنشطات الأمفيتامينية — تبين دلائل على الاستقرار الكلي، سواء فيما يتعلق بالزراعة أو الاتجار أو الإنتاج أو الاستهلاك. بيد أنه على الرغم من أنه لا يبدو أن المشكلة تزداد سوءا فثمة ٢٥ مليون شخص في العالم يواجهون مشكلة تعاطي المخدرات.

٧ - ولذلك من المهم ضمان ألا يزداد عدد المتعاطين وألا يصبح المتعاطون للمخدرات من وقت لآخر البالغ عددهم ٢٠٠ مليون من أشد المدمنين. ثانيا، يجب أن يتلقى الذين يواجهون مشكلة تعاطي المخدرات المساعدة للحد من الضرر الذي ألحقوه بأنفسهم وبالآخرين. العملية ستكون مؤلمة، ولكن الدول أقرت، بتصديقها على الاتفاقية الوحيدة للمخدرات، بأن الإدمان على المخدرات يشكل شرا خطيرا للفرد وبأنه يكتنفه الخطر الاجتماعي والاقتصادي على البشرية.

٨ - ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع الدول الأعضاء على تحسين منع المخدرات والعلاج وإعادة التأهيل، حتى يتمكن المدمنون على المخدرات من تلقي المساعدة بدلا من معاقبتهم ووصمهم. إنه يقوي شراكته مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة الصحة العالمية للنهوض بجماعات أكثر سلامة وصحة. ويعمل المكتب أيضا على الحد من خطر حقن متعاطي المخدرات بالأمراض المعدية التي ينقلها وينشرها الدم من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بخاصة في بلدان رابطة الدول المستقلة وأوروبا الشرقية والهند.

٩ - وينبغي ألا تكون مراقبة المخدرات مجال المنفذين للقانون أو العاملين في الرعاية الصحية فقط: ينبغي أن يشارك فيها المجتمع برمته. ويعني المنع الذي تشكل الجماعة مركزه العمل مع الأطفال لضمان حصولهم على ما يحتاجونه من الحب والتشجيع والدعم لتنمية الاعتداد بالنفس. وينبغي

أن يعطى الدعم الأكبر للبرامج المستندة إلى العائلة، نظرا إلى أن المنع يبدأ في المنزل. وينبغي أن تتاح للشباب فرصة الانخراط في أنشطة صحية وبناءة؛ وفي هذا السياق أعرب السيد كوستا عن تقديره لقطر على تشجيع هذا النهج عن طريق صندوق الرياضة العالمي. وأدت وسائط الإعلام أيضا دورا هاما، إذ قدمت معلومات وشجعت حملات مراقبة المخدرات. وينبغي القيام بحملة، مماثلة للحملة المعنية بالشرب وقيادة السيارات، لمكافحة قيادة السيارات تحت تأثير المخدرات. وبإيجاز يشجع المكتب اتخاذ نهج كلي حيال مراقبة المخدرات.

١٠ - وعالج المكتب أيضا مسألة الاتجار بالأشخاص. وتستمر الظاهرة، المخفية في الظلال وقتا طويلا، في كل بلد تقريبا، متجلية بمختلف الطرق المأساوية: البنات دون السن القانونية تبيعهن أسرهن للسياح الأجانب؛ أو المراهقات اللواتي يُخدعن بالوقوع في البغاء؛ أو الجنود الأطفال؛ أو رقيق الجنس؛ أو الأشخاص العاملون في المناجم أو المصانع الاستغلالية؛ أو خادمات المنازل اللواتي لا يتلقين أجورا. إنها جردت الناس من حقوقهم، وسلبتهم كرامتهم، ويمكن أن تفضي إلى القتل أيضا. ومع ذلك، ثمة قدر كبير من الجهل بها، بسبب الإنكار أو انعدام الوعي، على الرغم من أن الدليل في كل مكان على وجودها.

١١ - وضعف الضحايا ينشأ عادة عن الفقر، والحرمان الثقافي والجهل، مهما كان البلد الذي توجد فيه. ويحاول المكتب توعية المستهلكين حتى لا يوجدوا طلبا على السلع والخدمات التي يقدمها ضحايا الاتجار. وسر نجاح مكافحة الاتجار بالبشر هو وجود أساس اجتماعي عريض. وتحقيقا لهذا الهدف، أطلق المكتب مؤخرا، مع أعضاء آخرين في أسرة الأمم المتحدة، المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر والرق الحديث. والهدف هو حشد طيف واسع للمجتمع، وتوسيع نطاق المعرفة بذلك الاتجار وزيادة المساعدة التقنية. وعقدت جلسات لجمع الدلائل وللمناقشة في جنوب أفريقيا والهند، وستليها قريبا جلسات أخرى في البرازيل وكوت ديفوار وتايلند. وحث اللجنة على دعم المبادرة.

١٢ - والفساد تهديد آخر لبنيان عالم أكثر سلامة. إنه يقوض التنمية بالحد من الاستثمار وبسرقة الأموال العامة. ويقوض الديمقراطية وسيادة القانون. بل إنه يشكل تهديدا أمنيا بتمكين المجرمين من التسلل في بنى الدولة وإضعاف الجهاز الأمني عن طريق الرشوة. ولذلك يساعد المكتب الدول الأعضاء في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي دخلت، كما لاحظ، حيز النفاذ خلال سنتين من اعتمادها: وذلك سجل قياسي لاتفاقيات الأمم المتحدة. ويشجع المكتب أيضا على اتخاذ تدابير وقائية من قبيل عمليات العروض الشفافة، والكشف الرسمي عن الإيرادات من جانب المسؤولين الرسميين، والقواعد الواضحة لتمويل الأحزاب السياسية. وفي بلدان متنوعة تنوع البرازيل وإندونيسيا والجزائر وطاجيكستان يساعد المكتب أيضا بالوكالات المستقلة المكافحة للفساد، وينشئ وحدات الاستخبارات المالية ويعزز النزاهة القضائية.

١٣ - ويحدث تقدم كبير في مجال استرداد الأصول. وبفضل المبادرة المشتركة بين البنك الدولي واسترداد الأصول المسروقة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهي المبادرة التي أُطلقت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، لدى البلدان فرصة أفضل لمنع سرقة الأموال العامة. والمواقف العامة تتغير. واحتمال الفساد أقل. وقبل سنوات ليست كثيرة كان الفساد يعتبر عاديا في السياسة؛ ومع ذلك فإن حكومات فاسدة كثيرة نُحِيت بالتصويت عن السلطة، وألقي اللوم على شركات فاسدة ولحق العار بها. وتطالب المنظمات غير الحكومية بقدر أكبر من الشفافية، وبفضح الصحفيون الفساد. ويعمل المكتب مع مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة لتعزيز النزاهة داخل الأمم المتحدة نفسها.

١٤ - ولجزء رئيسي من عمل المكتب صلة بالإرهاب. والإرهاب، بالإضافة إلى جوانبه الأمنية، له أثر سلبي في التنمية والسياحة والعمل التجاري، وأثر طرد الاستثمار وتحويل الموارد عن نفقات عامة أخرى. ويساعد المكتب الدول في تعزيز نظامها القانوني لمكافحة الإرهاب. ويجب أن تكون سيادة القانون الأساس لأي نظام قانوني. والإرهابيون، على أية حال، مجرمون، ولذلك، ينبغي أن يقدموا إلى المحاكمة على أساس البينة، بالتعاون — الذي يُفتقر إليه في معظم الأحيان — بين وكالات إنفاذ القانون والمعلومات المتشاطرة والمساعدة القانونية المتبادلة. والمساعدة القانونية التي يقدمها المكتب غير متكافئة، نظرا إلى أن لديه تجربة الصلات العامة التأثير بين المخدرات والجريمة والإرهاب.

١٥ - ويتبع المكتب، في أعماله، الإرشاد الذي تقدمه الدول الأعضاء حينما تصبح أطرافا في الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالجريمة والمخدرات والإرهاب. وفي الآونة الأخيرة أيدت الدول الأعضاء اعتماد استراتيجيته على الأجل المتوسط. ويحثها السيد كوستا على مواصلة ذلك التأييد باعتماد ميزانية المكتب. ويتطلع قدما إلى مزيد من الإرشاد السياسي في الجلسات القادمة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ولجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وفي مؤتمر الجريمة الثاني عشر. والمكتب على استعداد أيضا لمساعدة الدول في تناول التهديدات الناشئة من قبيل جرائم الفضاء الالكتروني والجريمة البيئية والإرهاب النووي.

١٦ - وتصبح الدعوات إلى المساعدة التقنية من المكتب متزايدة التواتر، وبفضل مضاعفة التمويل الطوعي الأكبر لأنشطته خلال السنوات الخمس الماضية في وسعه على نحو أفضل القيام بولايته. بيد أن السيد كوستا لاحظ أن الموارد المتاحة للمكتب أقل من الإنفاق السنوي من جانب مدينة نيويورك على التخلص من النفايات. وقلة الموارد تقابلها على نحو جزئي حقيقة أن المكتب لم يعد يتحمل مسؤوليته وحده: يقوم تعاون أوثق مع أعضاء آخرين في أسرة الأمم المتحدة، ويجري تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

١٧ - **السيد كابرال** (غينيا-بيساو): قال إن المخدرات والاتجار بالأشخاص والفساد والإرهاب سرطان يصيب المجتمع البشري، مهاجما على نحو خاص الدول التي تفتقر إلى الوسائل البنيوية للمقاومة. وهو مسرور بأن ذكر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة غينيا-بيساو، التي شاهدت تعرض أسس مجتمعها لهجوم المخدرات وأموال المخدرات المستعملة في تمويل الأنشطة السياسية وتدمير المؤسسة السياسية، بما لذلك من العواقب الكارثية على التنمية. وتقوم الحاجة إلى التعاون الدولي الحقيقي. ويأمل السيد كابرال في أن تكون الدول التي تلقت مخدرات على استعداد لمساعدة بلده ليس بتقديم المال فقط ولكن بتقديم التكنولوجيا أيضا، وأعرب عن امتنانه على المساعدة المقدمة لبلده من المكتب.

١٨ - **السيد سعيد** (السودان): أشاد بالتأكيد الذي وضعه المدير التنفيذي للمكتب على الأهمية الرئيسية للتنمية. بيد أنه يأسف لأن المدير التنفيذي لم يشر إلى العمل الهام الذي يقوم به معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في أفريقيا، والتعاون بينه وبين المكتب. وتعزيز التنمية هو نقطة انطلاق سليمة لتناول مشكلة المخدرات. والدور الهام الذي يؤديه المعهد الأفريقي يستحق الاهتمام. وحث وفد بلده البلدان المانحة على المساعدة في تعزيز المعهد.

١٩ - **السيد ديغيا** (بربادوس): قال إن وفد بلده يتعهد بدعم المكتب وبالتعاون معه. ونشر تقرير المكتب المؤرخ في أيار/مايو ٢٠٠٧ والمعنون الجريمة والتنمية في أمريكا

الوسطى: الوقوع ضحية لتبادل إطلاق النار لم يكن من شأنه سوى تسليط الضوء على التعارض الخطير المتأصل في القرار بإغلاق المكتب الإقليمي في بربادوس، الذي خدم ٢٩ دولة وإقليما. وبربادوس والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ليست موردة ولا مستهلكة رئيسية للمخدرات غير المشروعة. وهي ليست منتجة للأسلحة ولا مصدرة لها.

٢٠ - وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الدول تتأثر، بسبب موقعها الجغرافي وعوامل خارجية تتجاوز إلى حد كبير سيطرتها، بوباء الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بالمخدرات. والبلدان الصغيرة ذات الموارد المحدودة بحاجة حيوية إلى التعاون والمساعدة الدوليين. ووجود المكتب في بربادوس كان بالغ الأهمية لمنطقة البحر الكاريبي. ولذلك، لا يفهم السيد ديغيا السبب في تهميش المنطقة وتجاهل مشاكلها نظرا إلى الحالة الخطيرة القائمة في الميدان.

٢١ - **السيد كوستا** (المدير التنفيذي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): قال، وهو يجيب ممثل غينيا-بيساو، إن أفريقيا، وخصوصا أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لم تواجه حقا أبدا مشكلة خطيرة تتعلق بزراعة المخدرات أو الإدمان عليها. ومع ذلك، على ضوء تدابير الحظر الصارمة المتخذة لمنع دخول الكوكايين من بلدان الأنديز في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وضعف أفريقيا بسبب القدرات والموارد المحدودة، يلتفت المتجرون إلى أفريقيا لإنشاء قواعد، ويعززون الفساد في صفوف الجيش والشرطة والمسؤولين الحكوميين وعدم الاستقرار في منطقة غرب أفريقيا. تتطلب الجريمة المنظمة عدم الاستقرار لتحقيق النجاح. وأخيرا، فإن تدفقات المخدرات تشكل تهديدا للصحة العامة، لم يكن قائما سابقا. ويستعرض المكتب الحالة ويبذل كل جهد لبناء القدرات وتشجيع الإصلاح القضائي والعقابي.

٢٢ - ويوافق مع ممثل السودان على الحاجة إلى التنمية لمكافحة الجريمة والفساد. والإدارة السليمة والقوية عامل أساسي أيضا. ويأسف لأنه لم يذكر المعهد الأفريقي. تساعد هذه المؤسسات المكتب على فهم الحالة في الميدان حتى يمكنها تقديم النصيحة والمساعدة التقنية الأكثر تركيزا للدول الأعضاء ذات الموارد المتاحة.

٢٣ - وفيما يتعلق ببيان ممثل بربادوس، فإن أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي تقعان ضحية لتبادل إطلاق النار بين منتجي المخدرات على الجنوب من حدودهما والمستهلكين في الشمال. وقد حُمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إغلاق مكتبه في بربادوس لأنه لم توجد دولة مستعدة لتوفير الموارد الضرورية لإبقائه عاملا. والتقرير الذي ذكرته بربادوس نُشر لاسترعاء انتباه المجتمع الدولي إلى ضعف المنطقة ولحشده لتقديم المساعدة الضرورية.

٢٤ - **السيد ماكانغا** (غابون): قال إنه يود أن يحصل على مزيد من الإيضاح للعلاقة بين مراقبة المخدرات، ومنع الجريمة ومحاربة الإرهاب والتنمية والسلام والأمن. وتساءل عما إذا كانت عوامل أخرى لا تقل أهمية قائمة لتعزيز ذلك الأمن.

٢٥ - **السيد بابادودو** (بنن): قال، وهو يسترعي الانتباه على حملة تقوم بها حاليا دول لإلغاء عقوبة الإعدام، إنه يود أن يسمع آراء المدير التنفيذي في الأثر الذي يمكن لهذه الحملة أن تخلفه في جهوده الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٢٦ - **السيد كوستا** (المدير التنفيذي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): قال، وهو يجيب ممثل غابون، إن المكتب قد نشر تقريرا عن الجريمة والتنمية في أفريقيا بيّن أن أفريقيا بالغة الضعف حيال الجريمة. أولا، نصف سكانها دون الثلاثين. ثانيا، تعاني من الفقر والبطالة الواسعي النطاق. ثالثا، تتضرر بلدان أفريقية كثيرة من الحرب الأهلية، على

نحو مباشر أو غير مباشر، ما جعل الأسلحة متاحة تماما. رابعا، الفجوة في الدخل بين الأكثر غنى والأكثر فقرا أعمق كثيرا منها في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية. خامسا، معدل التوسع الحضري في أفريقيا أسرع المعدلات نموا في العالم. يتدفق الناس إلى المدن دون توفر أي مرافق أساسية، بما في ذلك الكهرباء والمياه. سادسا، أنفقت أفريقيا حوالي عُشر ما أنفقته أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية على النظم القضائية.

٢٧ - وجعل النظام القضائي الضعيف الفساد مشكلة كبيرة في أفريقيا. هذه العوامل جعلت أماكن مثل أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ضعيفة. وعلاوة على ذلك، شجع المعدل العالي للإجرام الإحجام عن الاستثمار الأجنبي. وهناك نزعة إلى استثمار الوفورات المحلية في الخارج. ويهاجر الموظفون الإداريون إلى الخارج لتقاضي أجور أعلى. بيد أن المكتب لا يقترح زيادة عدد رجال الشرطة. ولا يمكن كسر الحلقة المفرغة للجريمة والفقر إلا بالتنمية.

٢٨ - وفيما يتعلق بالمخدرات والجريمة والإرهاب، من الواضح في حالة أفغانستان أن المستوى المرتفع من الأنشطة غير المشروعة المنتشرة في ذلك البلد لا ينجذر في الفقر فقط ولكن يتجذر أيضا في انعدام الرقابة على الأراضي الوطنية. يسمح هذان الشرطان، عند اجتماعهما، بازدهار الجريمة والاتجار بالمخدرات والإرهاب.

٢٩ - وفيما يتعلق بالمسألة التي أثيرت حول عقوبة الإعدام، تؤيد الأمم المتحدة إلغاءها. لا حق لأحد، بما في ذلك المؤسسات المنظمة مثل الحكومات، في إماتة الآخرين. وفضلا عن ذلك، لقد تبين أن الأحكام القاسية لا تترجم بالضرورة إلى معدلات جريمة أقل. ولذلك، ثمة حاجة إلى إلغاء عقوبة الإعدام في كل أرجاء العالم.

٣٠ - **السيدة مارتنز** (البرتغال): قالت، وهي تتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدين المرشحين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا، وبلدي عملية التثبيت والانتساب المرشحين الممكنين آيسلندا والجبل الأسود، إن وفد بلدها يؤيد عمل برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجريمة، بخاصة عن طريق قدرات التعاون التقني التي يمتلكها.

٣١ - وما انفك الاتحاد الأوروبي ملتزما بتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأخرى، وخصوصا البلدان النامية، في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وهو ملتزم أيضا بإنجاز عملية التصديق على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها في أقرب وقت ممكن. ويقوم الاتحاد الأوروبي أيضا بوضع آليات لتيسير تعاون الشرطة والقضاء بين الدول، فيما يتعلق على وجه خاص بالتحقيقات المشتركة والتسليم والمساعدة القانونية المتبادلة في القضايا الجنائية واسترداد الأصول.

٣٢ - إن بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، يشكل أداة عالمية مفيدة لمكافحة الاتجار بالبشر. ويؤيد الاتحاد الأوروبي جهود المكتب لتيسير المفاوضات بشأن البروتوكول ولتشجيع المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر والرق الحديث. والفساد عقبة على طريق التنمية المستدامة والإدارة السليمة. ويشجع وفد بلدها جميع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على العمل معا صوب تنفيذها بنجاح.

٣٣ - وما فتئت مكافحة الإرهاب الدولي تحتل صدارة جدول أعمال الاتحاد الأوروبي. ويثني وفد بلدها على عمل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ويدعو

إلى تمويلها المناسب بدون تأخير. ولدليل الأمم المتحدة الإلكتروني لمكافحة الإرهاب فائدة كبيرة جدا في المساعدة على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. والاتحاد الأوروبي على استعداد لتقديم المساعدة إلى قوة العمل في تنفيذ الاستراتيجية، ويركز على مسائل مهمة مثل منع التطرف وتأمين حقوق الإنسان بينما يقوم بمحاربة الإرهاب.

٣٤ - ويواصل الاتحاد الأوروبي الانخراط في الحوار السياسي والتقني والتعاون مع البلدان والمناطق الرئيسية على أساس مبدأ المسؤولية المتشاطرة. والاتحاد الأوروبي، بوضع مشاريع التعاون الدولي ذات الصلة بالمخدرات والبالغة حوالي ٧٦٠ مليون يورو في سنة ٢٠٠٥، أكبر مساهم دولي، وقام بدور رئيسي في الجهود العالمية لمكافحة المخدرات. ويجب على المجتمع الدولي أن يسعى إلى التوصل إلى سبل للرد بسرعة على التحديات الجديدة من قبيل تنامي حضور المنظمات المتجرة بالمخدرات في الدول الهشة ونقل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بتعاطي المخدرات عن طريق الحقن.

٣٥ - ويجب على الاتحاد الأوروبي والمكتب أن يعملا معا لتفادي الازدواجية ولتناول مشكلة تعاطي المخدرات، والاتكال عليها، والعواقب الصحية والاجتماعية ذات الصلة بالمخدرات. والاتحاد الأوروبي على استعداد للسعي إلى وضع برامج مشتركة مع جماعات ومناطق أخرى، مراعيا دوما الحاجة إلى ضمان اتخاذ نهج متوازن بين الحد من الطلب على المخدرات غير المشروعة والحد من عرضها.

٣٦ - **السيد مازيا** (سوازيلند): قال، وهو يتكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إن منع الجريمة وتحسين العدالة الجنائية ومراقبة المخدرات على الصعيد الدولي مساع مترابطة. وحكومات الجماعة الإنمائية مصممة على القيام على نحو مشترك بمحاربة الجريمة المنظمة، ولكن الافتقار إلى الموارد البشرية والمالية والمادية يعرقل إقامة العدالة. والمساعدة من المجتمع الدولي في مكافحة الجريمة قيّمة وينبغي أن تستمر على ضوء الالتزامات الملتزم بها في مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية فيما يتعلق بالمسائل المتناوَلة في التقرير المعنون "إعلان بانكوك بشأن أوجه التآزر والاستجابات: التحالفات الاستراتيجية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية" (A/CONF.203/18): الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، والفساد، والجرائم الاقتصادية والمالية، ومعايير منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٣٧- ولا غنى عن التعاون التقني بالنسبة إلى الديمقراطية، وهو يسهم في السلام والاستقرار. ويجري الأخذ بمبادرات التعاون الإقليمي، من قبيل برامج التدريب على مراعاة حقوق الإنسان، وهي البرامج التي تنفذها منظمة التعاون الإقليمي لرؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي. وقامت منظمة التعاون الإقليمي بعمليات مشتركة لتحديد مكان المختبرات السرية التي تصنع المخدرات وقدمت المساعدة إلى بلدان معينة في القضاء على حقول القنب. وأثر مشكلة المخدرات حاد على نحو خاص في البلدان النامية. والإعلان السياسي الذي اعتُمد في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة وخطط العمل ذات الصلة والتدابير الناشئة عن الدورة تشكل التزاما شاملا رفيع المستوى.

٣٨ - وأحرز التقدم الكبير صوب تحقيق أهداف ٢٠٠٨ الموضوعة في ذلك الإطار. ومن شأن القيام بعملية استعراض تركز على تنفيذ الالتزامات الملتزم بها في الدورة الاستثنائية أن يكون مصدر مساعدة نظرا إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات. وترحب الجماعة الإنمائية بالتوصيات التي قدمتها لجنة المخدرات في دورتها الخمسين، كما ترد في تقرير الأمين العام (A/62/117) فيما يتعلق بإدراج تدابير مكافحة

المخدرات في استراتيجيات التنمية الاقتصادية المستدامة. وفضلا عن ذلك، تؤيد الجماعة الإنمائية استنتاجات المائدة المستديرة لأفريقيا لسنة ٢٠٠٧، التي عقدت في أبوجا وأيدت برنامجا للعمل، ٢٠٠٦-٢٠١٠، يتناول الجريمة وحالة عدم الأمن والتخلف في أفريقيا.

٣٩ - والانتشار الحالي للمخدرات القوية على القارة مبعث للقلق على نحو خاص. عملت الجماعة الإنمائية مع منظمات إقليمية ودولية أخرى لمكافحة الاتجار بالمخدرات، مثل المنظمة الدولية للشرطة، ورحبت باجتماع رؤساء الخدمات الوطنية الأفريقية المتعلقة بالمخدرات الذي عقد في أروشا في تموز/يوليه ٢٠٠٧. ومن المواضيع التي تناولها ذلك الاجتماع تهريب الكوكايين والهيروين في المناطق دون الإقليمية في أفريقيا، والاتجار بالمخدرات التركيبية في الجنوب الأفريقي، وانتاج القنب على نطاق القارة واستهلاكه وتصديره. إن الحدود الطويلة وغير المحروسة بالاقتران بالموارد غير الكافية تعتبر مشكلة رئيسية. ينبغي تعزيز التعاون الدولي، على شكل تبادل المعلومات والعمليات المشتركة. وترحب الجماعة الإنمائية بتنفيذ بضع مبادرات أطلقها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بغية تعزيز التعاون الإقليمي في الجنوب الأفريقي.

٤٠ - لقد أصبح الاتجار الدولي بالمخدرات دعامة مالية للإرهاب الدولي، الذي يجد أرضا خصبة في البلدان النامية. إن حلقة عمل تدريبية في بلدان الجنوب الأفريقي معنية بالتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب وتمويله، عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أوصت بأن يقدم الصندوق والمشاركون فيه للدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية المساعدة الفنية في إدراج أحكام الصكوك القانونية العالمية بشأن الإرهاب في النظم القانونية الوطنية وتدريب المسؤولين في مجال إقامة العدالة الجنائية وإنفاذ القانون. وبالتالي، لقد نظمت حلقة عمل لبلدان الجماعة الإنمائية لتشجيع التدريب في تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالإرهاب.

٤١ - ومما يستحق الثناء دعم المكتب للجنة المخدرات ولهيئاتها الفرعية وللدول الأعضاء عن طريق المساعدة التقنية والمشورة القانونية والبحوث، وينبغي تقديم مزيد من المساعدة في تنفيذ أحكام الصكوك القانونية الدولية المعنية بالاتجار بالمخدرات، بما في ذلك التدابير الوقائية، والتجريم، والتعاون الدولي المعزز. إن معهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في أفريقيا، الذي كان يمكنه أن يساعد الدول على وضع مبادرات وبرامج مناسبة لمكافحة الجريمة وتعزيز نظم العدالة الجنائية، يتطلب الدعم من المجتمع الدولي. وثمة حاجة أيضا إلى ذلك الإسناد في ميادين تجهيز الشرطة والسلطة القضائية والخدمات الإصلاحية في المنطقة.

٤٢ - ومن المشجع تزايد عدد الأنشطة التدريبية لموظفي إنفاذ القانون والقضاة والمدعين العامين وموظفي السجون. ومن الأساسي تزويد الشرطيين بالمعرفة والمهارات والمواقف الضرورية لإجراء البحوث الشاملة، وتحليل اتجاهات الجريمة، وبيان بوصف ملامح الضحية وملامح المجرم، وتحديد المعلومات الأساسية ابتغاء منع الجريمة. وتنبغي مواصلة تقديم الخدمات الاستشارية في ميداني إصلاح التشريعات الوطنية والامتثال لمعايير العدالة الجنائية الدولية.

٤٣ - **السيد دابكيوناس** (بيلاروس): قال، وهو يتكلم باسم رابطة الدول المستقلة، إن الرابطة أشادت بتقرير الأمين العام عن تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، خصوصا قدراته في مجال التعاون الفني (A/62/126)، وأكدت على الحاجة إلى تقديم التمويل الوافي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وعمل المكتب أساسي في مكافحة الجريمة الدولية.

٤٤ - ويرحب وفد بلده ببدء سريان الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أساس قوي لمكافحة الإرهاب الدولي. إن غياب تعريف قانوني متفق عليه دوليا للإرهاب عقّد جهود مكافحة الإرهاب. ولذلك، يؤيد وفد بلده وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي عن طريق المفاوضات الفورية.

٤٥ - ونظرا إلى أن الاتجار بالمخدرات غير المشروعة يشكل تهديدا رئيسيا لبلدان رابطة الدول المستقلة، يدعو وفد بلده إلى اعتماد مجموعة من التدابير الإقليمية والدولية لمكافحتها. ومكافحة الفساد مسألة أخرى تشغل الصدارة لدى بيلاروس. ولذلك، يرحب بالعمل المنجز في الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتبذل الدول الأعضاء في الرابطة جهودا متضافرة لمكافحة غسل الأموال ولمنع تمويل عائدات الجريمة للأنشطة الإرهابية.

٤٦ - ويلحظ وفد بلده بقلق مشكلة الهجرة غير القانونية، التي تستعملها الجماعات الإجرامية المنظمة وأيضا منظمات إرهابية ومتطرفة قناعا لأنشطتها. واسترعى الانتباه إلى قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦١ بشأن تحسين تنسيق الجهود المكافحة للاتجار بالأشخاص، وأشاد بالمبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر والرق الحديث.

٤٧ - وقادت بيلاروس الجهود في مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ لتشكيل شراكة عالمية لمكافحة ذلك الوباء. وترحب بإنشاء موقع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على شبكة المعلومات الدولية معني بالاتجار بالبشر، ويتطلع قدما إلى محفل فيينا الذي سيعقد في شباط/فبراير ٢٠٠٨. ويأسف لأن فريق التنسيق بين الوكالات المعني بالاتجار بالأشخاص لم يبدأ عمله، ودعا المجتمع الدولي إلى تمويله على نحو واف بالغرض. وأخيرا، دعا وفد بلده جميع الدول إلى تأييد الاقتراح بإجراء مناقشات مواضيعية بشأن الاتجار بالبشر خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

٤٨ - **السيد سعيد** (السودان): قال إن بلده يبذل جهودا لتنفيذ الاتفاقات الإقليمية والدولية لمكافحة غسل الأموال، والاتجار بالبشر، والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقام معهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في أفريقيا، الذي يرأس السودان حاليا مجلس إدارته، ببذل جهود كبيرة بموارد محدودة. ويدعو السودان الجهات المانحة إلى تقديم الأموال الكافية للمعهد، ويتطلع قدما إلى مواصلة دعمه من الدول الشقيقة في أفريقيا. وعلى الرغم من أن بلده نفسه لا يواجه مشكلة مخدرات خطيرة، فإن موقعه الجغرافي يعني أن أرضه قد يستعملها المهربون للمخدرات بوصفها منطقة عبور، وسيواصل جهوده لتعزيز التعاون الإقليمي للقضاء على وباء المخدرات. وفي عصر العولمة، فإن القضاء على الجريمة المعولمة يتطلب قدرا أكبر من التنسيق، ويتطلب، على نحو خاص، الدعم التقني وبناء القدرات للبلدان النامية.

٤٩ - **السيد حي** (باكستان): لاحظ أن العولمة، فضلا عن بعض المزايا، قد يسرت الجريمة عبر الوطنية، بما لذلك من آثار سلبية من قبيل النصب المالي، وغسل الأموال، والاتجار بالبشر، والاتجار بالمخدرات غير المشروعة — وهي كلها مصدر قلق متنام لدى الحكومات والمجتمع المدني. الفقر والإقصاء الاجتماعي وانعدام الآفاق الواعدة — هذه هي الأسباب الرئيسية للضعف حيال سوء استعمال المخدرات. ونظرا إلى أن المنظمات الإجرامية تستغل عدم الاستقرار السياسي والضعف الاجتماعي-الاقتصادي فإن الحلول الأكثر مناسبة للمشاكل المتعلقة بالجريمة في المناطق الأقل تنمية في العالم هي التنمية البديلة وممارسات كسب العيش وبرامج القضاء على الفقر.

٥٠ - لقد نجحت باكستان في إزالة المحاصيل غير المشروعة عن طريق الجمع بين تدابير إنفاذ القانون ومبادرات التنمية البديلة والمساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى إيقاف تدفق المخدرات من المنطقة المجاورة وتدفق مواد السلائف الكيميائية لإنتاج المخدرات. وقد وقعت حكومته على ٢٦ مذكرة تفاهم و ٢٨ معاهدة تسليم مع بلدان أخرى وقد أنشأت مركز الاستجابة الوطني للجرائم التي تستخدم فيها شبكات الفضاء الحاسوبي والنظام الآلي لتحديد الهوية ببصمات الأصابع. وفضلا عن ذلك، أنشئت وحدتان خاصتان لمكافحة الاتجار بالبشر ولمكافحة الجريمة باستخدام شبكات الفضاء الحاسوبي في وكالة التحقيقات الاتحادية؛ وأنشئ نظام لتحديد الهوية الشخصية وللتقييم للقيام بسهولة بتحديد هوية المسافرين ورصد الهجرة بكفاءة؛ وبالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي، أطلق برنامج لإصلاح العدالة الجنائية ولتشجيع مساءلة واستجابة الشرطة؛ ونُظمت قوة خاصة لمكافحة المخدرات لتوفير التثقيف الوقائي والعلاج والتأهيل فيما يتعلق بالمخدرات.

٥١ - ويمكن للمكتب أن يشجع بفعالية أكبر الانضمام العالمي إلى الاتفاقيات القطاعية بشأن الإرهاب وإلى الصكوك القانونية المتعلقة بالجريمة عن طريق مراعاة الظروف السياسية المحددة السائدة في الدول والمناطق. وفضلا عن ذلك، ينبغي إيلاء الاهتمام للاتجاهات الناشئة التي تتميز بها الجريمة في المناطق الحضرية، والاختلاس المالي، والجريمة المتعلقة بالهوية، والاستغلال الجنسي، والاتجار بالنساء والأطفال والتجارة غير المشروعة بالمنتجات الحرشية. وتحقيقا لهذا الهدف، ينبغي للمكتب أن يتلقى الدعم المالي والسياسي الكامل.

٥٢ - **السيدة فوماتشانه** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قالت إنه، نظرا إلى أن التدابير النشيطة المكافحة للمخدرات لم تكن كافية لوقف الاتجار بالمخدرات، من اللازم أن تتخذ البلدان المنتجة للمخدرات والمستهلكة لها إجراءات متضافرة. وكان بلدها مرة ثالث أكبر منتج للأفيون غير المشروع، وفي سنة ١٩٩٨، بلغ أعلى معدل للإدمان على الأفيون في العالم. واتخذت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بوصفها دولة عضوا في ثلاث اتفاقيات دولية معنية بالمخدرات، مختلف التدابير للقضاء على زراعة خشخاش الأفيون غير المشروع، بما في ذلك اعتماد استراتيجية وضع برنامج وطني في سنة ٢٠٠٠ وسن تشريعات مناسبة. ونتيجة عن ذلك، قلت زراعة الخشخاش بأكثر من ٩٣ في المئة. وفضلا عن ذلك، حسنت حكومة لاو الإطار القانوني لمراقبة المخدرات، وعززت قدرات إنفاذ القانون على الحد من الاتجار بالمخدرات.

٥٣ - بيد أنه ما يزال من الضروري أن توفر وسائل العيش البديلة المستدامة لجميع الذين يزرعون خشخاش الأفيون، وأن يعالج حوالي ١٢ ألف شخص لا يزالون مدمنين على الأفيون وأن يمنع نشوء حالات جديدة من الإدمان وأن يجري التصدي لتنامي مشاكل سوء استعمال المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها، وأن تعزز القدرات التشريعية والقضائية وقدرات إنفاذ القانون ذات الصلة. ومما يزيد من تعقيد المشاكل التي تتطلب هذه الإجراءات المسائل ذات الصلة، وهي مسائل الاتجار بالبشر وتعاطي المخدرات بالحقن وخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٤ - ونظرا إلى وجود هذه المسائل، اعتمدت حكومة لاو والمكتب على نحو مشترك للفترة الممتدة من ٢٠٠٦-٢٠٠٩ "استراتيجية البرنامج الوطني لسناريو ما بعد الأفيون" ذات السنوات الثلاث، التي تتناول على نحو رئيسي الأسباب الجذرية لإنتاج الأفيون وسوء استعماله، وتركز على التنمية الاجتماعية-الاقتصادية على الأجل الطويل للحد من الفقر بين زارعي خشخاش الأفيون السابقين، والعلاج والتأهيل الشاملين للذين ما يزالون مدمنين على تعاطي الأفيون، والتثقيف الوقائي للثني عن تعاطي المخدرات بين الشباب،

وإنفاذ القانون. وتناولت الاستراتيجية أيضا التهديد المتزايد دوما المتمثل في الاتجار بالمنشطات الأمفيتامينية وسوء استعمالها. بيد أنه، لضمان تنفيذ هذه المهام بفعالية، ثمة حاجة عاجلة إلى تقديم الدعم المنسق من جانب البلدان الشريكة في المنطقة والمجتمع الدولي.

٥٥ - **السيدة جاهان** (بنغلاديش): قالت، وهي تؤكد على أن الجريمة سبب ونتيجة للفقر وحالة عدم الأمن والتخلف، إن مكافحة ومنع الجريمة مبعث قلق قوي لدى حكومة بلدها التي تعتبر إصلاح العدالة الجنائية والقدرة على تكبد التكلفة من الأمور التي تحظي بالأولوية في السياسات. لقد نفذت إصلاحات محددة، بما في ذلك إنشاء خلية رصد وكتيبة للعمل السريع للجرائم العنيفة.

٥٦ - وفيما يتعلق باستراتيجية المكتب للفترة الممتدة من ٢٠٠٨-٢٠١١ أكدت على الحاجة إلى مزيد من التعزيز لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ودور لجنته، وبناء الشراكات الاستراتيجية مع الجهات المانحة لحشد الموارد وتنمية التعاون مع هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة. ومن المشجع تنامي عدد البلدان التي تتقيد باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. والتقيد بالمعاهدة وتعبئة المساعدة للدول ذات الموارد النادرة عاملان أساسيان للمراقبة الفعالة للجريمة عبر الوطنية. وبالتالي، يؤيد بلدها جميع المبادرات الإقليمية والدولية ذات الصلة في هذا الصدد.

٥٧ - وعلى الصعيد الوطني، اتخذ بلدها تدابير تشريعية لتبسيط إقامة العدالة الجنائية ومنع الجريمة. وانضمت بنغلاديش إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، التي يتوقع منها الحد من الفساد وأيضا استرداد العائدات التي حصل عليها بالغش والتي تختزن في الخارج. لقد أعيد تنظيم لجنة مكافحة الفساد الوطنية، وهي ترمي إلى تعزيز الوعي العام بالمشكلة. لقد أحرز التقدم فيما يتعلق بفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية. وبنغلاديش انضمت مؤخرا إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وهي حاليا طرف في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب، وتؤيد الالتزامات والمبادرات الإقليمية ذات الصلة عن طريق الاتفاقية الإقليمية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن قمع الإرهاب.

٥٨ - وفي سنة ٢٠٠٧ اعتمدت الحكومة مرسوما بمنع غسل الأموال، يمكّن لجنة مكافحة الفساد من التحقيق في الجرائم في الميدان قيد النظر. ويجري الإعداد لقانون لمنع غسل الأموال. وترحب بنغلاديش بالمبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر والرق الحديث، وهي المبادرة التي قام بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وصدقت في ٢٠٠٢ على اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بمنع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء. وقانون قمع الاتجار غير الأخلاقي لسنة ١٩٩٣ تشريع رئيسي من التشريعات المحلية في ذلك المجال.

٥٩ - وقامت بنغلاديش، ملتزمة بتناول جميع جوانب مشكلة المخدرات، بالتصديق على ثلاث اتفاقيات رئيسية وضعتها الأمم المتحدة في مجال المخدرات في ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٨٨، واتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية سنة ١٩٩٠. وترسل السلطات الوطنية بصورة منتظمة تقارير عن القضايا والاعتقالات وعمليات الضبط المتعلقة بالمخدرات إلى وحدة رابطة آسيا للتعاون الإقليمي لرصد جرائم المخدرات في كولومبو، وتتبادل المعلومات عن الاتجار بالمخدرات مع بلدان أخرى أعضاء في الرابطة. وقد وقعت بنغلاديش على عدد من الاتفاقات الثنائية ومذكرات التفاهم مع بلدان أخرى لوقف الاتجار بالمخدرات وتسريب اللفائف الكيميائية، وهي على استعداد لتوسيع نطاق ذلك التعاون.

٦٠ - وسنت الحكومة أيضا تشريعات بما يتمشى مع اتفاقيات الأمم المتحدة للمخدرات. وينص القانون على عقوبات قاسية لمرتكبي الجرائم المتعلقة بالمخدرات. والأفيون والقنب محظوران تماما. وأدرجت المؤثرات العقلية في فئة المخدرات المراقبة امتثالا لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالمؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١. وصاغت الحكومة أيضا استراتيجية وطنية للحد من الطلب على المخدرات تتكون من برامج التثقيف الوقائي والعلاج والتأهيل.

٦١ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إن النتائج المحققة في كولومبيا تشهد بالتزامها بمراقبة المخدرات. وأقر التقرير العالمي عن المخدرات لسنة ٢٠٠٧، الذي نشره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتقدم المحرز في كولومبيا، وسلط الضوء على المستوى غير المسبوق المحقق في القضاء على المخدرات: قل عدد الهكتارات المزروعة بجنبات الكوكا بنسبة ٥٢ في المئة بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦.

٦٢ - يضع النهج الكلي الذي يتبعه المكتب التأكيد الكبير على إعادة البناء الاجتماعي وبناء المجتمع والمؤسسات والحماية البيئية والنهوض بالمشاريع الإنتاجية، وأسهمت هي كلها في نجاح بلد السيدة بلوم. وعمل المكتب هام أيضا في استعادة الحس بالأمل في المجتمعات الصغيرة التي تخلت عن انتاج المخدرات غير المشروعة. والتنمية البديلة مكون رئيسي للاستدامة في مناطق انتُشلت من تأثير الاتجار بالمخدرات. وفي هذا السياق تود كولومبيا أن تؤكد على الحاجة إلى توفر سبل الوصول، على نحو تفضيلي، للمنتجات التي مصدرها هذه المجتمعات.

٦٣ - وفي كولومبيا شكلت مكافحة المخدرات مكونا حيويا لاستراتيجية توطيد الديمقراطية والتنمية الاجتماعية. وما كان من الممكن لأي جهد من جهود كولومبيا أن يكون فعالا بدون تشاطر المسؤولية، وما كان من الممكن القيام بها بدون الدعم من المجتمع الدولي. وكل فجوة أوجدتها العولمة قام المتجرون بالمخدرات باستغلالها لتعريض الرفاه والصحة العامة والتنمية المستدامة للدول وسيادتها للخطر. وفي هذا الصدد، فإن العلاقة بين الإرهاب الدولي ومشكلة المخدرات في العالم تزداد اتضاحا. إن المكاسب غير المشروعة للاتجار بالمخدرات مولت أحيانا كثيرة الأعمال الإرهابية.

٦٤ - وكولومبيا ملتزمة على نحو لا رجعة فيه بالعمل على الصعد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف في إطار الجهود للتصدي للتهديد العالمي الذي تشكله مشكلة المخدرات. وكولومبيا، إذ تأخذ في الحسبان الاتجاه نحو الارتفاع في تعاطي الكوكايين في أوروبا، وإذ تراعي أنه لا يمكن الحل الفعال لمشكلة المخدرات إلا بالحد من الطلب والعرض، انضمت إلى متكلمين سابقين في مناشدتهم لتقديم المساعدة واتباع النهج والسياسات على نحو كلي ومستمر. ومن شأن وضع استراتيجية تقوم على أساس المعرفة المتراكمة لنشاط أسواق العالم للمخدرات أن يكون أداة فعالة لاستقرار الأسواق ولتشجيع التخفيض الكلي. وينبغي للمجتمع الدولي ألا تقتصر جهوده على احتواء المشكلة ولكن، بدلا من ذلك، ينبغي له أن يرمي إلى إلحاق الهزيمة بالمشاريع الجنائية التي تديمها.

٦٥ - **السيد بارك، هي - كون** (جمهورية كوريا): قال إن مراقبة المخدرات، في ظل وجوه التقدم التكنولوجي السريع والعولمة التي تزداد تعمقا، مسألة تستدعي توفر مستوى أعلى من تشاطر المسؤولية بين الأمم، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية. وعلى الرغم من العمل المشكور للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية، ثمة الكثير مما ينبغي القيام به من ناحية مراقبة المواد من قبيل الكوكايين والأفيون والمخدرات التركيبية والقنب والسلائف الكيميائية. إن القوانين والأنظمة والطرائق والمهارات المتاحة لوكالات

إنفاذ القانون من أجل تحديد هوية المخدرات وضبطها لم تتمكن من مسايرة الاتجاهات في انتاج المخدرات وتهريبها. ومسألة تفشي إنتاج الأفيون في جنوب أفغانستان، على الرغم من جهود الحكومة المخلصة، مثال نموذجي يستحق الانتباه والمساعدة الجادين من المجتمع الدولي.

٦٦ - وتود جمهورية كوريا أن تواصل أداء دورها النشيط في تجميع الجهود مع دول ومنظمات دولية أخرى بغية جعل العالم خاليا من المخدرات. وأكد من جديد التزام حكومة بلده بالأهداف المتعلقة بالحد من الطلب والعرض، كما توردها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين. إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب والجريمة الحاسوبية نشأت بوصفها تهديدات رئيسية للأمن والتنمية العالميين. ولا يمكن لبلد واحد أن يقضي على هذه الجرائم بقدراته الخاصة به. وتعمل جمهورية كوريا عن كثب، كجزء من التزامها بتعزيز الجهد الجماعي، مع المكتب ولجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

٦٧ - **السيد جيا غايد** (الصين): قال إنه، وفقا للتقرير العالمي عن المخدرات لسنة ٢٠٠٧ الذي نشره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يجري احتواء مشكلة المخدرات في العالم، ويستمر انكماش مساحة الأراضي المزروعة لإنتاج المخدرات غير المشروعة. وقد أحرزت الدول الأعضاء التقدم اللافت للنظر صوب تحقيق الأهداف الموضوعة في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. ويعتبر وفد بلده ذلك التقدم نتيجة عن الجهود المشتركة من جانب الوكالات والحكومات المكافحة للمخدرات خلال سنين كثيرة. بيد أن مشكلة المخدرات في العالم ما تزال خطيرة، وتواجه جهود مكافحة المخدرات طريقا طويلا وشاقا. وبغية تثبيت فعالية عمل مكافحة المخدرات، من اللازم إيلاء الانتباه الخاص إلى ثلاثة مجالات. الأول، أماكن الإنتاج المركز، على سبيل المثال أفغانستان فيما يتعلق بالأفيون، ما يجب تناوله على أساس الأولوية. وتؤيد الصين أي تعاون دولي فعال لتناول مشكلة المخدرات في أفغانستان، وهي على استعداد لمواصلة المشاركة في عملية باريس.

٦٨ - والمجال الثاني هو النهج المزدوج الذي يجري به تناول إنتاج المخدرات والطلب عليها. والبلدان المنتجة والمستهلكة للمخدرات تتشاطر المسؤولية لاتخاذ إجراءات منسقة في هذا الصدد. والمجال الثالث هو تناول جذور المشكلة، بالقضاء على إنتاج المخدرات وأيضا باتخاذ إجراءات لضمان الأمن الغذائي وللحد من الفقر في مناطق إنتاج المخدرات. وتؤيد الصين مناقشة وتقييم التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف مكافحة المخدرات للدورة الاستثنائية، واستعراض تنفيذ التدابير ذات الصلة وتحديد أهداف لعمل مكافحة المخدرات مستقبلا.

٦٩ - وطوال سنوات كثيرة قامت الصين بأعمال مكافحة للمخدرات من وجهة نظر بناء مجتمع منسجم، وأنجزت قدرا كبيرا من العمل في وضع استراتيجيات وتشريعات وطنية لمكافحة المخدرات وفي حشد المشاركة الشعبية في الأنشطة المكافحة للمخدرات، وأيضا في القيام بالدعاية لمكافحة المخدرات، وبرامج التملص من الإدمان وحظر تدفقات المخدرات وإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات. وأكد بلده على أهمية تنظيم السلائف الكيميائية وأيضا التعاون بين الوكالات الحكومية المسؤولة عن الجمارك والتجارة والأمن والمستحضرات الصيدلانية في هذا الصدد. وقامت الصين بانتظام بدور نشيط في الوفاء بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقات الدولية المكافحة للمخدرات، وفي القيام بالتعاون مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة فيما يتعلق باستحداث البدائل وتبادل المعلومات وإنفاذ التشريعات الموحدة. وقدمت الصين الإعانة في إنتاج المحاصيل البديلة لميانمار ولاوس طيلة سنين كثيرة، وفي سنة ٢٠٠٦ وقعت على اتفاق للتعاون مع أفغانستان فيما يتعلق بحظر التجارة بالمخدرات والمؤثرات

العقلية وبتعاطيها. وتقوم أيضا بالتعاون في إنفاذ القانون فيما يتعلق بمكافحة المخدرات مع البلدان المجاورة، والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا.

٧٠ - وعلى الرغم من أن المخدرات تخضع لقدر أكبر من المراقبة فإن مشاكل الفساد المنظم عبر الوطني وغسل الأموال والإرهاب والاتجار بالبشر تزداد خطورة في أنحاء العالم، ويتشاطر المجتمع الدولي المسؤولية في مكافحة هذه الظواهر. والصين يسرها أن تلاحظ أن بلدانا بأعداد متزايدة وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تشكل أساسا قانونيا لمكافحة ومراقبة النشاط الجنائي بجميع أنواعه وأيضا للتعاون الدولي بشأن التسليم وإنفاذ القانون التعاوني وإعادة الممتلكات والمساعدة التقنية. وأنشأت الحكومة مؤخرا هيئة مكافحة الفساد الخاصة بها على المستوى الوزاري، تكون مسؤولة عن تنسيق أعمال مكافحة الفساد في كل أنحاء البلد، وتنسيق صياغة التشريعات والسياسات وأيضا المبادئ التوجيهية الإشرافية. وزاد ذلك الإجراء زيادة كبيرة نجاعة جهود الصين الداخلية لمكافحة الفساد وعزز أيضا قدراتها على القيام بالتبادل والتعاون على المستوى الدولي.

٧١ - وتأمل الصين مخلصة في أن تستخدم البلدان المعنية الاتفاقات الدولية القائمة وغيرها مما يمكن أن يكون موجودا من آليات التعاون لتوسيع نطاق التعاون في إنفاذ القانون، بخاصة في مجالات التسليم والمساعدة القانونية وإعادة الممتلكات ولتقديم الدعم التقني الضروري إلى البلدان النامية بغية أن تزيد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات وأن تنجز بالتالي التنفيذ الحقيقي للأحكام الواردة في تلك المعاهدات. وأحاطت الصين علما بالتقدم المحرز في المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر والرق الحديث، وتشارك بنشاط في عملية التنفيذ. وهي تتطلع قدما إلى محفل فيينا القادم في شباط/فبراير ٢٠٠٨، آملة في أن يكون مكانا هاما لتبادل المعلومات والتجارب في مكافحة الاتجار بالبشر. وتشكر الصين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولجنة المخدرات على أعمالهما الممتازة خلال السنة الماضية وتعرب عن دعمها المستمر لجهودهما مستقبلا في هذه المجالات.

٧٢ - **السيدة عبد الحق** (الجزائر): قالت إن التعاون الدولي حاسم في صياغة استجابة فعالة للجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي يستخدم مرتكبوها على نحو متزايد تكنولوجيات متطورة لزعزعة تنمية وأمن الدول في المجالات السياسي والاجتماعي والاقتصادي. والعلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب جعلت جهود مكافحة الجريمة أكثر تعقدا.

٧٣ - وترحب الجزائر بالصكوك الدولية المعنية بالجريمة المنظمة الدولية والفساد باعتبارها أصولا رئيسية يعززها التصديق، ودعم الدول الأعضاء لأعمال مؤتمرات الأطراف. والتصديق على نطاق عالمي على هذه الصكوك من شأنه أن يسمح للمجتمع الدولي بردم الثغرات وبإزالة التناقضات التشريعية التي تستغلها المنظمات الإجرامية لمنفعتها. ومن شأن مواءمة التشريعات أيضا أن تعزز وتوطد أعمال مؤتمرات الأطراف بأن توفر محفلا لتشاطر التجارب والممارسات.

٧٤ - ويرحب وفدها بجهود المكتب لتحقيق القبول العالمي ومواءمة القوانين. وينبغي للدول الأعضاء أن تستخدم أدلة المكتب وأن تمد المكتب ببيانات تساعده في القيام بتحليلاته. وينبغي للدول الأعضاء أيضا أن تشارك في المحافل المعنية بمختلف جوانب الجريمة عبر الوطنية، وأن تتشاطر تجاربها.

٧٥ - والجزائر، التي كانت ضحية للهجمات الإرهابية طيلة ما ينيف عن عقد، على وعي بالأخطار التي تشكلها الجريمة عبر الوطنية وروابطها المتنامية مع الإرهاب. لم تصدق الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر

الوطنية وبروتوكولاتها واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فحسب، ولكن حكومتها قامت أيضا بإدماجها فورا في التشريعات المحلية وبتكييف الجهاز القضائي بغية مواكبة التطورات. لقد دعمت الجزائر دوما المكتب، وهي تولي الأولوية العليا للوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير وللاستجابة لاستبيانات المكتب.

٧٦ - ويشكل الاتجار بالمخدرات تهديدا دائما لصحة البشرية وأمنها ورفاهها، خصوصا الشباب، وولّد مشاكل جديدة للمجتمعات في العالم أجمع، ما يشكل اتجاها خطيرا يستوجب التعاون الدولي والإجراءات العالمية الملحة. ونظرا إلى أن الجزائر أصبحت دولة عبور للمخدرات أخذت الحكومة على عاتقها التحدي المتمثل في مراقبة المخدرات بالتركيز على التشريعات وعلاج آثار المخدرات والإعلام.

٧٧ - بيد أن الجهود المحلية وحدها لا تكفي لوقف تدفق المخدرات عبر أراضيها، نظرا إلى أن المراكز المجاورة التي تقوم بانتاج المخدرات والهجرة السرية تؤجج الاتجار العابر للحدود. والتعاون الإقليمي والدولي ينبغي أن يكون في مركز استراتيجية المكتب خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١١، نظرا إلى أن ذلك هو النهج الوحيد الذي يحتمل أن يوقف تجارة المخدرات. وأخيرا، تؤيد حكومة السيدة عبد الحق تأييدا كاملا استعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف التي حددتها الدورة الاستثنائية العشرون للجمعية العامة.

٧٨ - **السيدة ماككامبيل** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن سوء استعمال المخدرات في الولايات المتحدة مستقر، والتعاطي الكلي للمخدرات غير المشروعة بين المراهقين منخفض في السنوات الخمس الماضية. بيد أنه لا مكان للرضا المفرط عن النفس نظرا إلى أن تعاطي المخدرات، بخاصة سوء استعمال المخدرات التي تتطلب الوصفة الطبية، ما انفك يشكل مشكلة. وتعاطي المخدرات يتزايد أيضا على النطاق العالمي، وثمة حاجة إلى اليقظة.

٧٩ - والاتجاه المتنامي إلى إنتاج الميثافيتامين والاتجار به وسوء استعماله مصدر قلق كبير. ولصناعته غير المشروعة أرباح طائلة لأن من الممكن إنتاجه بسهولة، بتكلفة زهيدة، وفي أي مكان. وما ينطوي على التحدي ضمان توفر سبل وصول صانعي المستحضرات الصيدلانية المشروعة إلى المواد الكيميائية التي يحتاجونها، بينما يمنعون تسريبها والاتجار غير المشروع بها.

٨٠ - والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هيئة شريكة فعالة على نحو خاص في مكافحة الميثافيتامين. والتقديرات التي قدمتها دول لاحتياجاتها المحلية المشروعة إلى السوالف الكيميائية جعلت من الممكن التحديد على نحو أدق لتسريبها والاتجار بها، ما جعل من الصعوبة المتزايدة على المتجرين القيام بأنشطتهم.

٨١ - والاتجار غير المشروع بالمستحضرات الصيدلانية المراقبة عن طريق الشبكة الدولية اتجاه ناشئ آخر يتطلب قدرا أكبر من الوعي. وتستعمل العناصر الإجرامية كل فرصة لتوسيع نطاق خبرتها. ومن شأن الدعم لصكوك الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظمة والفساد أن يكثف الجهود الدولية لمكافحة التوسع، وأن يعزز التعاون المتبادل في مواجهة الجرائم العابرة للحدود. ويسر الولايات المتحدة أن تعلن أنها ستساهم بمبلغ ١ر٧ مليون دولار للمكتب في سنة ٢٠٠٧ لتقديم المساعدة التقنية في تنفيذ اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية مكافحة الفساد.

٨٢ - وينبغي أن تطلق حملة عالمية لإبقاء الضغط على المتجرين بالمخدرات والشبكات المسؤولة عن الإدمان على المخدرات في بلدان كثيرة. ومهاجمة المخدرات عند مصدرها أشد الوسائل فعالية لإزالتها من الأسواق. وعلى الرغم من

أنه أحرز التقدم الكبير في هذا الصدد ما انفك بعض القلق قائما من أن المتجرين بالمخدرات وحدوا أنشطتهم وصفوفهم لتقويض الحكومات. وعلى سبيل المثال، في أفغانستان، على الرغم من التدابير الصارمة المفروضة لمواجهة الاتجار بالمخدرات، يقوم ثُلث الاقتصاد على الأفيون. وقد أدى ذلك إلى استشراء الفساد العام، وعرض للخطر النمو الاقتصادي وعزز التمرد. بيد أن المقاطعات الشمالية الثلاث عشرة، التي فيها يتعزز الأمن العام وشُرع في البرامج الإنمائية البديلة، تخلو الآن من إنتاج الخشخاش.

٨٣ - ووقف تجارة الأفيون في أفغانستان يشكل تحديا طويل الأمد ويتطلب الدعم من جميع الدول الأعضاء. ونفس الشيء ينطبق على أماكن أخرى من العالم، وينبغي للمجتمع الدولي أن يتحمل المسؤولية عن منع الارتكاس في الوفاء بالالتزامات التي التزمت بها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين. ويمكن أن تكون للتدريب المشترك والعمليات المشتركة أرباح كبيرة، ومما يؤمل فيه أن تحدد عملية الاستعراض سبلا أخرى لتوسيع نطاق التعاون. والدروس المستفادة من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لا غنى عنها، ومن الحاسم أن يتلقى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التأييد الكامل من جميع الجهات ذات المصلحة.

٨٤ - **السيد تنين** (أفغانستان): قال إن بلده ملتزم التزاما قويا بمكافحة تجارة المخدرات والفساد والإرهاب، عن طريق مزيج من إنفاذ القانون والتدابير الاقتصادية. وأيد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وزارة مكافحة المخدرات في صياغة المبادئ التوجيهية الاستراتيجية، وحشد الموارد للتصدي للمشاكل المرتبطة بإنتاج المخدرات والاتجار بها، ومساندة الحكومة في جهودها الرامية إلى مكافحة الفساد.

٨٥ - والدعم المستمر من المجتمع الدولي في تيسير تنفيذ استراتيجية شاملة لمكافحة المخدرات وخطة عمل لمكافحة الفساد لا غنى عنه. في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ اعتمدت أفغانستان استراتيجية شاملة، مشيرة بخطوط عامة إلى المجالات الأساسية التي تركز عليها مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ومنذ ذلك الوقت، اتخذت الحكومة تدابير كثيرة، ولكن لا تزال تحديات خطيرة قائمة. ووفقا لمسح أجري في آب/أغسطس ٢٠٠٧، ازدادت زراعة الخشخاش بنسبة ١٧ في المئة وازداد ما يمكن إنتاجه من الأفيون بنسبة ٣٤ في المئة. والنشاط الإرهابي المستمر، والفقر المدقع، والقيود الاقتصادية بالاقتران بالضغط من المتجرين والجماعات الإجرامية المحلية والقدرة المحدودة لدى هيئات إنفاذ القانون أدت إلى التوسع في زراعة الخشخاش.

٨٦ - وحالة عدم الأمن والاتجار بالمخدرات يرتبط الواحد منهما بالآخر، وثمة حاجة إلى تناولهما على نحو كلي. وقد حقق بعض النجاح في إيجاد ١٤ مقاطعة خالية من الخشخاش في المناطق التي فيها تحسن الأمن والأداء الإداري، ولكن زراعة الخشخاش ارتفعت إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في جنوب أفغانستان حيث تدهورت الحالة الأمنية. ولذلك، يجب التركيز على القيام في نفس الوقت بإزالة الصلة بين المخدرات والإرهاب.

٨٧ - إن الدعم الدولي لجهود أفغانستان لإزالة الصلة بين إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها ولوقف تمويل الأنشطة الإرهابية حيوي أيضا لإنشاء دولة تتمتع بالاستقرار وتعيش في ظل السلم. والحكومة ممتنة للتأييد من المجتمع الدولي، بما في ذلك الوكالات المتخصصة، بخاصة في القضاء على محاصيل الخشخاش، ومقاضاة المتجرين بالمخدرات والمسؤولين الفاسدين، وللمساعدة في تعزيز التنمية في كل أرجاء أفغانستان.

٨٨ - ومن الواضح أن النجاح في مكافحة المخدرات يتطلب بذل الجهود على قدم المساواة من جانب دول العبور ودول الاستهلاك، على أساس مبدأ تشاطر المسؤولية. إن إجراءات الإنفاذ الصارمة لمراقبة الحدود والتعاون المتبادل فيما بين السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القانون لتلك البلدان من شأنها أن تسهم إسهاما كبيرا في مكافحة المخدرات. وفي هذا الصدد، يرحب بالاتفاق الثلاثي الموقع سنة ٢٠٠٧ من جانب أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان لزيادة العمليات المشتركة على الحدود وتشاطر المعلومات.

٨٩ - وتتطلب مكافحة المخدرات الصبر والتعاون على الصعد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي. وتنطوي الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات على صلة بمحاولات تحسين حالة الأمن والإدارة، وتعزيز سيادة القانون والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وما انفكت مكافحة الفساد على قمة أولويات أفغانستان لبناء الدولة. وقد أنشئت لجنة لمكافحة الفساد بوصفها إحدى المبادرات. وأخيرا، يشكل تصديق أفغانستان مؤخرا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خطوة هامة في مكافحتها للفساد، ما يشكل عملية مستمرة تتطلب بناء القدرات على الصعيد المؤسسي.

٩٠ - **السيد ماسامباسيتا** (معهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في أفريقيا): قال إن المعهد يعتبر الجريمة عقبة كأداء على طريق التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المنسجمة والمستدامة في أفريقيا، وناشد المنظمات الإنمائية ومؤسسات أخرى إيلاء اهتمام أكبر لأثر الجريمة في التنمية. وينبغي للدول الأعضاء والمجتمع الدولي الأوسع دعم المعهد ماليا بسبب كونه آلية إقليمية، يمكنها، نظرا إلى الموارد الضرورية، أن تسهم في الحد الكبير من الفقر وتحسين سبل الوصول إلى الخدمات العامة.

٩١ - والمعهد على وعي تام بالأثر المخرب المترتب على الجريمة في الاقتصادات الوطنية. والمعهد، بوصفه مركزا لتوفير الخبرات في مجالات مراقبة الجريمة ومنعها، ومع مراعاة الطلبات المنتظمة للمساعدة التقنية من الدول الأفريقية، مصمم على القيام بالمزيد لمكافحة الجريمة ولتعزيز سيادة القانون ونظم العدالة الجنائية في البلدان الأعضاء. والمرمى الرئيسي للمعهد، بوصفه آلية للدمج الإقليمي، هو تشجيع الدول الأعضاء على التوقيع والتصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة وعلى دمج تلك الأحكام في التشريعات المحلية بغية تعزيز قدراتها على منع الجريمة.

٩٢ - والتمويل من الأمم المتحدة وغيرها من المصادر من شأنه أن يعزز فعالية المعهد في الوفاء باحتياجات الدول الأفريقية. ولذلك، في هذا السياق أكد من جديد المناشدة التي وجهها مجلس إدارة المعهد إلى الجمعية العامة للنظر بعين العطف في القرار بحشد الدعم من الميزانية العادية للأمم المتحدة، كما يرد في الفقرة ٤٢ من تقرير الأمين العام عن المعهد (A/62/127).

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.